مبحث تمهيدى

اقتصر تعريف العلم فى العصر على ماتشهد له الملاحظة الحسية مباشرة واستبعد من نطاقه الغيب والقيم. وتمثل منهج البحث فى تحديد المشكلة، وجمع البيانات، ووضع الفروض، والتحقق من صحتها. وارتبط التعريف والمنهج فى الغرب بخلفيات تاريخية وثقافية(١).

وهذا التعريف أصبح، نتيجة الفراغ العلمى والتخلف الفكري والضعف السياسى، نمط التفكير السائد فى الجامعات ومراكز البحث الفكرى فى العالم الإسلامى. وقد كانت هذه الظاهرة عامة فى اقتباس صنوف الحياة الغربية العلمية والعملية، دون مراجعة لجذورها، انبهارا بما حققه الغرب من التقدم المادى، ودون تفريق بين الإيجابيات والسلبيات.

واليوم نرى من هذه المسلمات عندنا ماتجاوزه الغرب، وماهو محل انتقاد ومراجعة. تقول دائرة المعارف البريطانية فى المقال المتخصص الذى أوردته حول موضوع «تاريخ العلم»، والذى يستعرض فيها مؤلفه أحدث ماتوصل إليه الباحثون فى هذا الموضوع: «إن مؤرخى العلم كانوا حتى وقت قريب ينظرون لتاريخ العلم على أنه سلسلة متصلة ومتراكمة من الانتصارات العظيمة التى حققتها المعرفة ضد الجهل والخرافة. وأنه قد ترتب على التطبيق العملى لتلك الانتصارات إثراء كبير فى حياة البشرية... ولكن مؤرخي العلم الآن يعيدون النظر فى هذا التصور المبسط القديم في ضوء ماتكشف لهم أخيرا من أن العلم يواجه مشكلات أخلاقية فى داخله، إضافة إلى وجود قوى خارجية تضغط على العلم وتؤثر فى تطوره من الخارج، ثم إن هناك أيضا المخاطر المترتبة على التغير التكنولوجى الذى لا ضابط له»(٢).

وتقوم النظرة الجديدة على حقائق محددة :

١ – أن العقل والإرادة يستحيل تصورهما ماديا، وأن الأدلة التى تثبت أنهما حقيقتان غير ماديتين مما يحررهما من عوامل التحلل التى تصيب الجسم والدماغ، تفتح الطريق للإيمان بالروح، مع الاستفادة بكل كشوف الفكر المادى فيما يطبقه فى عالم الأشياء.

٢ – أن المادة والطاقة والزمان والمكان ثبت علميا أنهم حدثوا فى وقت واحد وفى بداية

محددة، وهذا يؤدى علميا إلى الإيمان بالله الخالق القادر.

٣- أن خواص المادة من أصغر شيء فى الكون إلى أكبره، تبدو ملائمة.. وحدوث أدنى زيادة أو نقصان فى الكمية الثابتة يجعل من الحياة فى كل حالة أمراً مستحيلا، وتسقط تفسيرات المادية القائمة على الصدفة والضرورة الآلية. وهذا يقود علميا إلى الله العليم الحكيم.

« وفى وسعنا أن نتوقع تحول الفلسفة المعاصرة.. عن يأسها الفكرى.. بالعودة بثقافتنا إلى الإيمان بوجود الله الواحد وبإعادة التأكيد على الجانب الروحى من طبيعة الإنسان »(٣).

ومن جهة أخرى نرى العالم المسلم، وقد تحرر كثيرٌ من علمائه من التقليد، واستوعبوا مرحلة الخضرمة فى الجمع بين المستعار والأصيل، أصبح التفكير عنده فى منطلقات مناهج العلوم أمرا ضروريا، تفرضه عودة الروح إلى خصوصية الحضارة الإسلامية، والتطلع إلى إسهاماتها فى الحضارة الإنسانية، حتى تتخطى الإنسانية الأزمة التى تعانى منها حضارة العصر روحيا وماديا.

أزمة الغرب

ولا يمكن إدراك أبعاد مناهج البحث فى العصر دون الرجوع إلى جذور الأزمة بين الدين والعلم فى أوروبا.

يقول بعض مفكرى الغرب :

« جاء مدرسيّو عصر الانحطاط بعد ٣٠٠ سنة، من كبار اللاهوتيين فى العصور الوسطى أمثال توما الأكويني وبونافنتورا، وكانوا مفكرين تعوزهم الأصالة والاستنارة. وقد هيمنت مذاهبهم العقيمة على المدارس والمعاهد فى أواخر عصر النهضة، ويشتكى بيكون وديكارت وهوبز ولوك وكثيرون غيرهم ممن تعلموا فى هذه المدارس من مشاحنات المدرسيين المتواصلة ومماحكاتهم التافهة التى تغرق فى المجردات دون أن تقدم حلا لأى شئ، وكانت دروسهم وكتاباتهم تسفّ فى الغالب فتستحيل إلى جدل عنيف، والمدرسين ، بتطبيقهم الخاطئ للأسلوب اللاهوتى على الفلسفة والعلوم الطبيعية، قد أسبغوا على آثار أرسطوا حجية مغالى فيها تكاد تعادل حجية الكتاب المقدس.

وكان واضحا لكل ذى عقل سليم أنه لابد من صوغ نموذج جديد للعلم، وكان ينبغى لهذا النموذج الجديد، على عكس الفلسفة المدرسية المتداعية التى كانت فيها الغيبيات

والخوارق تبدو طاغية على كل شيء، أن يعود إلى الأشياء الملموسة والحقيقية التى لاتقبل الجدل، إلى عالم المادة الفيزيائى، وهذا التحول الفكرى فى تصور العالم عن العصور الوسطى إلى عصر النهضة يمكن أن يوصف بكثير من العمومية بانه تحول عن الروحانيات إلى الماديات(٤).

ويلخص كاتب غربى أسس العلمانية فيما يلى:

١ – الاعتقاد بأن التقدم البشرى يمكن أن يقاس بمقاييس علمانية، وأن المقاييس الخلقية العلمانية التى لاتتجاوز المصلحة البشرية الزمنية تكفى لتفسير تاريخ البشر، وتنظيم شئونهم.

٢ – الاعتقاد بإمكانية الوصول إلى الحقيقة الموضوعية فى دراسة التاريخ والمجتمع البشرى، وأن الذكاء وحسن النية يمكن أن يرقيا إلى مستوى من الحياد لا يحد منه الشذوذ الشخصى، أو المركز الاجتماعى، أو الوضع التاريخى.

٣ – الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعى يمكن أن يتم بواسطة وسائل تشريعية أو قضائية أو إدارية، تنظم قصداً من أجل ذلك، وعن طريق إعادة بناء النظم البشرية قسما قسما، لا عن طريق الاهتداء الروحى أو الدعوة الخلقية لتطهير القلوب أو تدخل القوى الخارجية الفجائى(٥).

ومن أشهر رواد هذا المنهج فرانسيس بيكون واضع منهج البحث التجريبى ومن ورائه المدرسة الإنجليزية، والفيلسوف الفرنسى كومت الذى أسس المذهب الوضعى، الذى لايعتبر شيئا حقيقيا وواقعيا إلا الموضوع الذى جاء إثر التجارب الحسية وأمكن اختباره حسيا.

وفى هذا المناخ، ظهر بناة الفكر الغربى المعاصر، منهم دارون الذى ادعى على غير أساس أن الإنسان حيوان ترقى من الأميبا، ليقرب من العقل الإنسانى خلقا بدون خالق. وفرويد الذى فسر السلوك البشرى على أساس الجنس كمحرك للأخلاق والقيم والفن.. ودور كايم الذى استبدل إرادة الله بإرادة الكائن الجمعى الذى يحدد النظام الأخلاقى على أساس من رغباته ومنافعه. وآدم سميث الذى اعتبر الإنسان الاقتصادى هو موضوع العلم بعيدا عن القيم والعواطف، حتى انتهى بماركس الذى اعتبر الآلة هى المحرك للعلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية!

ويتحدث اقتصادى شهير عن هذا المناخ فيقول:

« أخذت الأفكار تزدهر بوفرة فى القرن الثامن عشر، وتجمعت مؤثرات عدة على تنشيطها، ومن ذلك نمو المدن، مما ساعد علي تجمع الناس، ويسر تبادل الآراء المتنوعة، وازدياد الثروة وسهولة السفر فى عالم أكبر نطاقا، فاتسعت الآفاق، وتقدمت العلوم، وازداد البحث عن مذاهب فكرية جديدة تحل محل القديمة.

واعتمد الناس خلال القرون التى خلت من قبل العهد الذى نحن بصدده، على القدامى من أمثال أرسطو وآباء الكنيسة، يلتمسون عندهم المعرفة بشأن العالم الخارجى عن دائرة مايعيشون فيه، وكفاهم أن يعودوا إلى أولئك الأئمة ليستخلصوا من كتاباتهم تفسيرا لأية ظاهرة، وحل المنطق الاستنباطى محل دقة الملاحظة وعمق النظرة والتجربة.

غير أن نفرا من ذوى العقول القوية، أخذوا يكتسبون معرفة جديدة أكثر دقة، وذلك عن طريق دراسة الطبيعة ذاتها، فى تواضع وبالأسلوب الموضوعى... فإذا كانت المصادر القديمة قد أخطأت فى نظرتها إلى العالم الطبيعى، كما كانت كذلك مخطئة فى نظرتها إلى الدين وقوانين السلوك البشرى، فقد أصبح كل شىء موضع التساؤل والشك.

وأصبح البحث ينصب على تفسير النتائج والأسباب بالنسبة إلى السلوك البشرى، سواء أكان مرغوبا فيها أم غير مرغوب، عن طريق قوانين الطبيعة بدلا من البحث عنها في إرادة الله، كما قالت الكتب المقدسة والمذاهب الكنسية، ومعنى هذا بتعبير آخر أن علينا أن نسترشد فى أعمالنا وتصرفاتنا بالعقل، دون سلطة القدامى وآرائهم.

ولقد سيطرت فكرة الآخرة على المذاهب السائدة خلال العصور الوسطى، وإن لم تسيطر دائما على العادات والتقاليد.. والآن تحول الاهتمام فأصبح محصورا فى تحسين الحياة على الأرض.. وصار لزاما على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل لذلك، ووجدوه فى الطبيعة، أما الذين ظلوا على استمساكهم بالدين ولو باللسان، وإن لم يكن فى الواقع كما فعل أغلبهم فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته بالكشوف الجغرافية وقوانينها، وليس بوسيلة مباشرة»(٦).

ويرى كاتب غربى أن نتائج هذا المنهج قد أدت إلى النتائج المخيفة التالية: «نظرية باطلة بشأن المعرفة وأخرى مثلها بشأن الأخلاق، وفلسفة للتاريخ مستحيلة».

* ففى نظريتها فى المعرفة أنكرت على الناس مقدرتهم على أن يعرفوا أية حقائق

مطلقة، ومن ثم فقد اختارت أن تعين مدى الحقائق كلية فى حدود مايستطيع الإنسان، وطبيعته الواهنة، أن يكتشفه بنفسه.

* ونجم عن ذلك أنها فى نظريتها فى الأخلاق تترك قوانين الإنسان الخلقية دون أى مقياس خارجى يمكن أن تقاس به. فالطبيعة البشرية - بما فيها من شذوذ فردى وعواطف متقلبة واتجاه طاغ نحو توكيد ذاتها - هذه الطبيعة البشرية رفعت إلى منزلة قاض يصدر حكمه فى قضايا هو فيها فريق. فالإنسانية التى تتركز حول الإنسان لا تعدو كونها إحياء لنظرية قديمة عفى عليها الزمن، وهي نظرة السوفسطائى برتاغورس، القائلة بأن الإنسان هو مقياس لكل شىء... ونتائج ذلك تشمل جميع ألوان النكبات فى العصر الحديث. فالمذهب القائل بأن الإنسان مقياس لكل شىء ينشأ عنه، على سبيل المثال، أن الاختلافات الخلقية إنما هى قضية ذوق، وهو اعتقاد أصبح وبائيا فى المجتمع الحديث،... ثم إذا لم يكن للكون تصميم خلقى أسمى من المصالح البشرية، فإنه ينتج عن ذلك أن الإنسان وحده، وعن طريق ذاته فقط، يعد طريق خلاصه. وبذلك تسلم الثقافة الليبرالية نفسها لنوع من المذاهب العقلية معرض للشطط. إنها لاتحسب حسابا للقوى التي تفوق العقل، وتستطيع وحدها أن تسمو بالناس فوق ذواتهم، وليس باستطاعتها أن تيسر للناس عونا مصدره قوى أكبر من قوتهم. ولا تنبئهم كيف يمكن لما فوق التعقل أن ينسكب فى ذواتهم، فيوحى إليهم ويشع النور فى حياتهم. وعلى هذا النحو يترك الناس عاجزين عن مكافحة القوة غير المتعقلة فى نفوسهم، ذلك بأن العقل البشرى ضعيف غير دافئ، ودوما تتغلب عليه النوازع غير العاقلة، وما لم يتح للناس نور ودفء أقوى من العقل يصارعون بهما قوة ماهو دون العقل، فإن العقل نفسه مقضى عليه بالخذلان...

* وأخيراً فإن فلسفة التاريخ التي تتركز حول الإنسان قد جردت التاريخ البشرى بكامل أحداثه ومجاله من كل معنى، ذلك إن لم يكن ثمة وجهة نظر تقول بالأبدية خارج التاريخ نفسه تمكننا من الحكم ككل، فإن أجزاء التاريخ كلها تصبح مجردة من الغاية والمعنى، ولا يبقى فى التاريخ كله أى معنى من المعانى... إن المنطق البسيط الناجم عن هذا الاعتقاد هو الذى دفع بالإنسان الحديث إلى مذهب العدمية القانطة الثائرة الهدامة، وجعل من المتعذر الارتباط، اقتناعا، بأى مشروع أو قضية اجتماعية...

* فالجماهير الضائعة التى لا جذور لها فى المجتمع الحديث، والتمجيد القلق التعس للأشياء الدنيوية تمجيدا بلغ حد التأليه، يقض مضاجع العالم الحديث ويذهله، والوطنيات

الهستيرية، واتخاذ القادة أربابا والعقائديات الشديدة التعصب، والحب التافه للمخترعات الآلية، ومذاهب العنف، هذا كله صنع فلسفة للتاريخ لاتؤمن بوجود الحقائق الأزلية.

فالذي فعلته الليبرالية هو أنها قوضت أركان السلطة الخلقية فى العالم الحديث»(٧).

يقول الأسقف وليم لورانس: « ينتاب شعبنا نوع من الارتياب فى أثر الشراء المادى فى السلوك الأخلاقى. إننا نجفل من النذر التى قصمت الثراء الكبير، ونتسائل: ما إذا كان الرخاء المادى يجنح، فى المدى الطويل إلى تحلل الأخلاق؟ ويؤكد لنا التاريخ هذا الارتياب. وتجئ هذه الرؤى من زوال عظمة سادوم وعمورة، وبابل، وروما، والبندقية، ومن سقوط أمم عظيمة أيضا. ولنتساءل عما إذا كانت إنجلترا وهى فى عز ثروتها وسلطانها، قد بدأت الآن تزرع ماسوف تحصده الزوابع فى المستقبل.

وإذا كان تعليلنا المستمد من التاريخ، والتجربة والإنجيل صحيحا، فنحن كشعب مسيحى نكون قد ألقينا الإنجيل واعتنقنا الطقوس الوثنية، واتجهنا إلى انهيار يتضاءل أمامه سقوط روما»(٨).

ويؤكد غيره بشدة : « على أن الخطأ في نظرة كونية أخطر كثيرا منه فى فرضية عن الأثير... والخطأ فى نتيجة معينة يتوصل إليها فى نطاق علم من العلوم شرّ هينّ يسهل تصحيحه بتطبيق مبادئ أكثر رسوخا. أما الأخطر من ذلك كثيرا فهو خطأ فى منهج علم بعينه لأنه يتضاعف كلما استخدم هذا المنهج، وأمر تصحيحه أصعب كثيرا. ولكن الأسوأ من ذلك كله خطأ من نظرة كونية لأن هذه الخطأ يؤثر في مناهج كافة العلوم»(٩) .

لهذا كان على الباحثين أن يبدأوا فى أى دراسة ، خصوصا الاجتماعية منها، بتحرير منهج البحث، فالاقتصار على المنهج التجريبى من شأنه أن يعوق تقدم العلم، فهو اليوم ينزع إلى تكييف الموضوع قسرا تبعا للطريقة، بدلا من تكييف الطريقة تبعا للموضوع محل البحث، وحين يتعذر عليه تفسير الحقائق الروحية بلغة المادة وحدها، يحيل إلي تهويمات الكشوف المستقبلية، ولا يواجه الحقائق، وذلك لضيق أفقه حين أعتقد أنه لاسبيل إلى معرفة أى شئ خلا المادة وخواصها(١٠).

مناهج البحث الوضعية

المقصود بالمنهج الطريق المؤدى للكشف عن الحقيقة فى العلوم، وتختلف المناهج باختلاف هذه العلوم، ولكن يمكن أن ترد كل هذه المناهج إلى:

١ - المنهج الاستنباطى Inductive Method

هو المنهج الذي يبدأ بمقدمات موضوعية أو فروض معينة ليس فى حاجة إلى إقامة الدليل على صحتها باعتبارها مسلمات، ثم يستدل بها على نتائج. فهو ينتقل من العام إلى الخاص، وقد يستند المنهج على الرياضيات ويستخدم طرقها وأساليبها فى البرهنة.

مثال ذلك فى الاقتصاد، فيبدأ بفرضية الإنسان الاقتصادى، ويصل إلي النتيجة بالنسبة للمستهلك أنه وهو يسعى إلى إشباع حاجاته، يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من اللذة ويتجنب مايمكن من الألم. وليس للاقتصاد شان بنوعية إشباعه أهى طيبة أم خبيثة. وبالنسبة للمنتج، وهو فى نشاطه الاقتصادى، يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الربح، وليس من شان الاقتصاد أن يبحث أهو استغلال أم عدل. وقامت كثير من النظريات والقوانين والتعميمات الاقتصادية على أساس هذه الفرضية، وترتب عليها استخدام أدوات تحليل بيانية ورياضية متعمقة.

٢ - المنهج الاستقرائى Deductive Method

ويقوم هذا المنهج على أساس ملاحظة الواقع وتجربته ومتابعته بكل وسائل الحس الخمس وادواته الفنية المتقدمة. اعتمادا على ان ماسوف يحدث سيكون على غرار الماضى. فهو ينتقل من الجزئيات إلى الاستنتاج العام، أى من الخاص إلى العام.

ولقد استخدم كثير من الاقتصاديين هذا الأسلوب للوصول إلى نظريات وقوانين اقتصادية، فمالتس بنظريته فى السكان تنبأ بحتمية حدوث مجاعة أو وباء أو حرب، وريكاردو بملاحظته العلاقة بين الأرض والسكان استنتج نظرية الريع، وماركس تنبأ بانهيار الرأسمالية عن طريق نظرية الصراع، وكينز بملاحظته العلاقة بين الإنفاق والدخل استنتج نظرية الطلب الفعال.

٣ - المنهج المقارن

حيث يبدأ فيه الباحث أسلوبه العلمى بفروض مستمدة من الواقع، أو من الملاحظة والتجارب التى يقوم بها، ثم يجرى عليها عمليات منطقية استنباطية، ثم يرتد إلى الواقع ثانية ليعرف ما إذا كانت نتائج الاستنباط صحيحة أم لا.

وابتداء لا اعتراض لنا على هذه المناهج، بل نؤمن بها وندعو إلى تبنيها فى البحث، حيث دون استخدام العقل والحس فى المعرفة، تعشش الخرافة ويجثم التخلف والضياع.

وقد نوه الله تعالى بشأن العقل والملاحظة الحسية فى تحقيق الرشادة الفكرية وإعمار الأرض.

قال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (٤٦) ﴾ [الحج: ٤٦].

لهذا كانت الدعوة القرآنية إلى استخدام العقل والحس فى المعرفة وفى مجال البحث الطبيعى وأمور المعاش.

يقول تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً (٣٦) ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وتأكيد مسؤولية السمع والبصر والجلود، وهى موضع الحس مع العقل، فى الشهادة على الإنسان يوم الحساب.

يقول تعالى: ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصَارُكُمْ وَلا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لا يَعْلَمُ كَثِيراً مِّمَّا تَعْمَلُونَ (٢٢) وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ (٢٣) ﴾ [فصلت: ٢٢، ٢٣].

ولكن مانريد أن نؤكده هنا، أن العقل والحس، رغم قدرتهما على معرفة سنن الله فى ظواهر الحياة الدنيا، فإنهما يحتاجان إلى مصادر أخرى من المعرفة لإدراك أمور الغيب التى لايمكن لنا أن ندعى القدرة على معرفتها.

هذه القضايا

١ - **حقيقة الألوهية**: التى تتصل بإدراك ذاته تعالى الكاملة، وأسمائه الحسنى التى بمقتضاها خلق الكون ونظمهُ وأدارهُ ودبَّرَ شؤونَه. أما دراسة آثار الله فى خلقه فهى مهمة العقل والحس التى تنتهى بالإنسان إلى إيمان لاشك فيه. وكم من أمور الدنيا نعرفها بآثارها دون أن ندرك ذاتها، سواء صغر هذا الأمر كالكهرب فى مساره أو كبر كالنجوم فى مواقعها.

٢ - **حقيقة اليوم الآخر**: التى تبين النهاية والمصير. وتحدد الغاية والجزاء. ولا يمكن للعقل أن يخترق الغيب فيتبين الساعة والحساب والجنة والنار.

وحتى فى الإمكانات التجريبية للعلوم الطبيعية تواضع العلماء وأحسوا بالغيب

يحيط بهم من كل جانب، بعد أن تصوروا فى مطلع كشوفهم أنهم يمكنهم أن يعرفوا كل شئ بالعلم، وأن يتحكموا فى مصيرهم بالإمكانات الإنسانية. تاهت منهم مكونات الذرة، ونقصت رؤيتهم للمادة بازدياد معرفتهم عنها، وصاروا لايعرفون إلا ظاهرا منها، حتى تحول القياس الحسى إلى صور من المعادلات الرياضية تقوم على الاستنتاج لا الحس. والإنسان اليوم ينظر إلى الكون الهائل، فلا يستطيع أن يرى حتى تفاهة الأرض التى يسير عليها إذا نسبها إليه، فأين هى من الشمس، وأين الشمس من النجوم، وأين النجوم من المجرة، وأين المجرة من الكون الفسيح؟! وماتكفى عشرات الأصفار لتحديد عدد المجرات، وماتقدر عين أن ترى أو عقل أن يعى أين تتجه هذه المجرات فى الأفق البعيد.

٣ - **شرعة الحياة التي تحدد للإنسان رسالته**. والعمل الصالح الذى يضع أقدامه على الصراط المستقيم، فى كون متسع يؤثر في واقعه، وزمان يمتد من الماضى إلى الحاضر لا يمكن إدراكه، ونفس إنسانية تستعصى أغوارها على مناهج البحث المعاصرة.

«فطبيعة الموضوعات التى تعالجها العلوم الإنسانية.. لا تحتمل مناهج التجربة، هذا بالإضافة إلى أن الإرادة البشرية تدخل فى سير الظواهر الإنسانية - خلقية وغير خلقية - وتتكفل بتغيير مجراها تغييرا يجعل من العسير إخضاعها لقانون علمى ثابت، ويتعذر مع هذا إجراء التجارب فى الموضوعات الإنسانية، إلا فى نطاق ضيق محدود ولا يبرر جعل المنهج التجريبى أساسا لدراستها، بينما يتعذر كشف قوانين العلوم الطبيعية بغير مناهج التجربة، لأن من أظهر خصائص البحث فى هذه العلوم أن يكون موضوعيا ذاتيا، ونزيها لا تتدخل فيه عواطف الباحث وميوله، أما مقررات العلوم الإنسانية فمتأثرة لا محالة بعقيدة الباحث وثقافته وتقاليد وطنه ونحوها من عوامل تكوينه، وإذا كانت الظواهر الطبيعية تنشأ من علة أو علل يسهل تحديدها إلى جانب أنها تطرد على غرار واحد، فإن الظواهر الإنسانية - خلقية أو نفسية أو اجتماعية أو غيرها - تستثيرها وتتدخل فى توجيهها عوامل كثيرة متشابكة، يرتد بعضها إلى حرية الفرد وخبراته الثقافية والاجتماعية بوجه عام، ويرجع بعضها إلى البيئة التى تكتنفه وتؤثر فى توجيهه، وهذه العوامل من التداخل والتشابك بحيث يصعب إن لم يتعذر حصرها وتحديد نصيب كل منها فى الظاهرة التى ندرسها»(١١).

لهذا كان رد نظام الحياة وشرعة الإنسان إلي خالقه الذى يعلم مايصلحه مطلب ضرورى لصلاح الدنيا، وعلامة إيمان ورشد فى الفكر، وضمان أمان وعدل ورخاء فى الحياة.

وهذه هى حقائق الإيمان والإسلام التى أرسل الله بها الرسل رحمة من عنده، يهدى بها عباده من التخبط فى الضلال لقصور إمكاناتهم، والشقاء فى الحياة باتباع أهوائهم.

فإذا رجعنا إلى العلوم الاقتصادية القائمة على مناهج البحث الوضعية، نجد فيها الكثير من الأخطاء التى أثبتها الواقع. فلم تثبت صحة تنبؤات مالتس عن السكان، وتشاؤمه بحدوث مجاعة لزيادة عدد السكان على الموارد، وأثبت التاريخ خطأه، فقد زاد السكان وزادت الموارد بنسبة أكبر، وتنبؤات ريكاردو الذى ادعى أن إيجار الأرض فائض لا سبب وجيه لأخذه، وكانت تأكيداته سببا فى ظهور تجاوزات الاشتراكيين بعد وما سببوه من مصائب، ولم تتحق حتميات ماركس فى اندحار الرأسمالية وانتصار الاشتراكية وهوت نظرياته مصاحبة باللعنات التى شقى بها من عاشوا يصلون نارها، وفى الربع الثالث من هذا القرن هوت فرضيات كينز لعلاج البطالة القائم على زيادة الطلب الفعال ولو بالتضخم، فظهر التضخم الركودى الذى صاحبت البطالة فيه التضخم.

لهذا حين نقترب من الاقتصاد الوضعى، نجد ركاما من النظريات والآراء المتباينة، أو على حد قول فريدناند زويج: «غابة فيها عدد لا نهاية له من الحالات وأشباه الحالات يأخذ كل واحد منها حالة ما، يحلل افتراضاته عنها كيف يشاء، ويبدأ دراسته لها بمقدمات يقول فيها: نفرض للادخار د – وللاستثمار س – ولمعدل الفائدة ف، ونفرض..، ثم يرتب بعضا من المعادلات ثم يحلل هذه المعادلات ويعلق عليها بطريقة رصينة!»(١٢).

فضل المسلمين

التقدم العلمى والرخاء المادى فرض كفاية على المسلمين، يأثمون إذا تخلفوا عنه. فلسنا نعارض ماحققه الغرب من وفرة وعلم، واسمع إلى قول علماء المسلمين: «إن هذه الصناعات فرض على الكفاية، فإنه لاتتم مصلحة الناس إلا بها»(١٣).

ولكن رأينا فى أول هذا البحث مايتعرض له الغرب اليوم من مشاكل ومآسى، وما يحيط مستقبله من مخاطر وكوارث. كل ذلك نتيجة أنه نحى الدين عن الدنيا، وعزل القيم الإيمانية عن الإبداع المادى.

وإذا كان لنا أن نقر بالتقدم المادى والرفاهى بالغرب، فيلزمنا إثبات فضل المسلمين فى

هذه النهضة، لا من قبيل الركون إلى أمجاد الماضى دون بذل الجهد للمستقبل، ولكن لنبين أن المنهج الإسلامي كان أسلوبا محققا للتقدم المادى والرفاهية فى حضن القيم الإيمانية، مما حماه من المصائب التى يتعرض لها الغرب اليوم، وبينما استمرت حضارة المسلمين أكثر من ألف سنة وقامت فى عشرات السنين فإن حضارة الغرب لم يمض عليها سوى قرن من الزمان واليوم يهددها الدمار الشامل وينخر فى عظامها آفات لاتجد شفاء.

لقد كانت قرطبة أعظم منهل للعلوم والمعارف فى أوروبا، وضارعت فى هذا المضمار، كلا من القسطنطينية وبغداد والقاهرة، كان عدد سكانها نصف مليون نفس وبها ثلاثمائة حمام عام، وسبعون دارا للكتب، وفيها من الطرق المرصوفة المضاءة ليلا ماتبلغ جملته أميالا كثيرة يضيق عنها الحصر، فكانت بكل هذه الظواهر عروس المدن، سابقة بعدة قرون كلا من معاصرتيها (لندن وباريس) اللتين كانتا لاتزالان فى حالة همجية، فضلا عن أنها كانت كعبة للثقافة يحج إليها حكام الولايات الصغيرة المسيحية بشمال أسبانيا(١٤).

ولقد كانت أوروبا تغط فى الجهالة والتخلف، بينما كانت الجماهير رقيقا فى الأرض صرعى للاستبداد الإقطاعى وخرافات الفكر، كان المسلمون ينعمون بقيم الحرية والعدالة والتكافل. والمنصفون من الغرب يردون كثيرا من إنجازات الغرب إلى المسلمين سواء فى العلوم الطبيعية أو القانون أو النظم الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. تراثا علميا يستحق الذكر.

ويبين جيروم رافيتز فى مقاله فى دائرة المعارف البريطانية أن أوروبا ظلت غارقة حتى عام ١٠٠٠ الميلادى فيما يعرف بالعصور المظلمة التى كادت تكون خلوا من كل علم وفكر، إلي أن بدأ شيء من النهوض فى القرن الثانى عشر الميلادى يرجع إلى الاحتكاك بالحضارة الإسلامية الأرقى فى أسبانيا وفلسطين، وإلى نمو المدن التى تضم طبقة من الأغنياء المتعلمين، ويقول: «إن الحضارة الإسلامية تعتبر أكثر الحضارات صلة بالعالم الأوروبى.. لقد صادفت عصور ازدهار الإسلام عصر انحطاط الثقافة الأوروبية الغربية.. ولم يبدأ القرن العاشر الميلادى حتى كانت اللغة العربية هى لغة العلماء لدى الشعوب التى تعيش فيما بين بلاد فارس وأسبانيا، حيث جلب الغالبون العرب بصفة عامة معهم السلام والازدهار للدول التى استوطنوها.. وقد شهد القرن الثانى عشر الميلادى برنامجا هائلا لترجمة الكتب من اللغة العربية إلى اللاتينية، بدأت بكتب التنجيم والسحر ثم بكتب الطب وأخيرا بكتب الفلسفة والعلم(١٥).

ويوضح ألبرت ليفى فى مقاله الهام عن «تاريخ الفلسفة الغربية» فى دائرة المعارف البريطانية أن ترجمة المؤلفات الفلسفية والعلمية ذات الأصول اليونانية والعربية قد خلقت انفجارا فى المعرفة فى غرب أوروبا فى تلك الفترة، ويضرب مثلا بابن سينا الذى يذكر أنه كان له تأثير غير عادي على مفكرى العصر المدرسى - ١٢ إلى ١٤ ميلادى - خصوصا في توضيحه لآراء أرسطو الفلسفية وفى إضافاته فى محيط علم النفس والمنطق والفلسفة الطبيعية، حتى إن كتابه «القانون فى الطب» قد ظل حجة فى الموضوع حتى العصر الحديث، ويبين المؤلف أن تلك الكتابات اليونانية والعربية قد كان لها تأثير مباشر على جامعة أكسفورد من خلال رئيسها روبرت جروستست، أما تلميذه روجر بيكون الذى توفى سنة ١٢٩٢م فقد ساعدت كتاباته على انتشار اصطلاح العلوم التجريبية(١٦).

منهج البحث العلمى

والعلم ببساطة هو إدراك الشيء على ما هو عليه بدليل. ومن ذلك، بلا شك، العلم بالواقع عن طريق العقل والحس. ويضاف إلى ذلك المصدر معرفتنا لأمور لا نستخدم فيها مناهج الحس، وذلك عن طريق الخبر الصادق، حيث يستحيل أن يقوم الإنسان بتجريب كل معلومة عن الواقع، وحيث يستحيل رؤية ما حدث فى التاريخ القديم على سبيل المثال. لذلك كان الخبر الصادق أحد مصادر العلم. وبينما يقدم لنا الحس الحوادث مفرقة ومجزأة فإن العقل والنقل يستطيعان إدراك الحقيقة فى ترابطها الكلى وفى حركتها المتغيرة. ومن ثم فإن الإدراك الحق للكون والحياة يتطلب الخبر الصادق وهو ما يسمى النقل جنباً إلى جنب مع الإدراك الحسى والاستنباط العقلى.. ومن هنا تظهر رحمة الله بعباده حين يبين لهم عن طريق الوحى ما لا يطيقون معرفته من حقائق الكون والحياة، والمبدأ والمعاد، والرسالة والغاية.

ونستطيع أن نلخص أزمة الغرب اليوم فى أنها رفضت في مناهج البحث الوحى كمصدر للمعرفة عن الغيب بجانب العقل والحس عن ظاهر الحياة الدنيا، ورفضت في حياتها بالتالى ثوابت القيم والأخلاق وركزت على دوافع الإعمار والانتفاع.

إن هذا الإنكار إهدار للعلم، وإهدار لمستقبل الإنسانية، وانعزال عن الحق، وإمعان فى الضلال. ولقد شبت أجيال المسلمين فى مدارسهم العصرية على هذا المنهج، فأصبحوا ماديين في طريقة بحثهم، حسيين فى أسلوب معرفتهم، يتبعون سنن من قبلهم.

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴿٢٣﴾ أَمْ لِلإِنسَانِ مَا تَمَنَّىٰ ﴿٢٤﴾

﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾﴾ [النجم: ٢٣ : ٢٥].

والفرق كبير بين المنهجين، المنهج العقلى والتجريبى الذى يتعامل فيه الإنسان مع الفروض التى يصورها العقل وتحددها التجربة بقدرة الحواس المحدودة، والمنهج الإسلامى الذى يقوم على العقل والحس فى تكامل مع الوحى، فيدرك الحق على ماهو عليه، من رب الوجود الذى لايضل ولا ينسى، ومن رسول رب العالمين الذى مازاغ بصره وما طغى.

والاقتصار على الحس كمصدر للمعرفة وتحكيمه فى الغايات والقيم، واعتبار الحقيقة قاصرة على مايحقق له رغبة، يحبس المعرفة فى حدود مايشبع الغرائز، ومن هنا سيتحكم الهوى فى أبعاد القيم التى يحيا عليها الناس. والهوى لايمكن ان يكون هاديا، لما فى الطبيعة الإنسانية من ضعف أمامه، فيصعب السيطرة عليه، فالهوى رغبة وليس فكرة، والهوى حاجة وليس فلسفة، والهوى انفعال وليس تقديرا، والهوى نقص يبحث عن التعويض، والحقيقة ثابتة كاملة. لهذا اتجه التشريع البشرى إلى التحيز للنفس أو القوم أو الجنس أو الدولة، وأصبحت قيم العدالة والقسط نسبية تدور وتفلسف مع المصالح وإن حملت فى طياتها الظلم والجور.

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴿٢٨﴾﴾ [الكهف: ٢٨].

والعقل نعمة كبرى ولكن الاعتماد عليه وحده فى معرفة الغيب يؤدى للضلال. ولا تنتهى معرفة الإنسان إلا إلى خرص وتخمين، حيث الحدس لاينبنى إلا على الظن، وهو ناقص قاصر لا يبلغ أبداً أفق العلم الحق، ولا يستطيع تجاوز الحياة الدنيا إلى آفاق الامتداد الحقيقى للوجود.

﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٢٨﴾ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٢٨ : ٣٠].

ويصور ديورانت نتائج هذا المنهج من المعرفة وكيف نفر منه فيقول: «إن المهرب الوحيد الجدير بالعقل الناضج من هذا الاضطراب هو ان نرتفع عن النظر إلى الشوارد والأجزاء كى نتأمل الكل، لأن مافقدناه قبل كل شىء هو هذه النظرة الكلية، وتبدو الحياة من التعقيد والتحرك بحيث يصعب علينا إدراك وحدتها ومفهومها. إننا نفقد صفة المواطن فلا نصبح سوى مجرد أفراد، ليس لنا غايات أبعد من لحظة موتنا، فنحن بضعة من الناس ولا شىء

سوى ذلك، ولا نجد أحدا اليوم يجسر علي وصف الحياة فى كليتها، والحل سريع والتركيب بطئ.. وثقافتنا اليوم سطحية، ومعرفتنا خطرة، لأننا أغنياء فى الآلات فقراء فى الأغراض، وقد ذهب اتزان العقل الذى نشأ ذات يوم من حرارة الإيمان الدينى، وانتزع العلم الأسس المتعالية لأخلاقياتنا، ويبدو العالم كله مستغرقا فى فردية مضطربة، تعكس تجزؤ خلقنا المضطرب»(١٧).

ولقد بعث الله الرسل بين الحين والحين رحمة منه وفضلا، لتبلغ الناس الوحى الذى فيه تبيان لكل شيء وهداية من الضلال ورحمة من الشقاء. فإرسالهم ضرورة تتفق مع حكمة الله وإعذاره للناس. وأرسل تعالى من فضله الرسل إلى الناس بلغة يدركونها، وفى بشرية تطيق فهمها ومعاناتها.

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

ومع الرسل أنزل الله الكتب فيها البيان الشافى عن حقيقة الكون والحياة، وفيها شرعة الحياة ومنهاجها الذى يهدى إلى سبل السلام، وختمت هذه الكتب بالقرآن الكريم حجة الله على عباده، فيه الشفاء والرحمة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة: ٤٨].

تعريف علم الاقتصاد

عرف آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم الاقتصاد بأنه: «علم الثروة».

وقد واكب هذا التعريف الثورة الصناعية ونمو الآلية ووفرة الإنتاج، ولكن التعريف يهمل مجال علم الاقتصاد، وهو دراسة السلوك الإنسانى، كما أنه يهمل الأنشطة الاقتصادية التى تسهم فى الرفاهية كخدمات التعليم والصحة.

ثم جاء مارشال فعرف علم الاقتصاد بأنه: «دراسة سلوك الإنسان فى حياته العملية».

وتبنى كثير من الاقتصاديين تعريف مارشال، حتى جاء روبنز فعرف الاقتصاد بأنه العلم الذى «يدرس السلوك كعلاقة بين غايات غير محدودة ووسائل نادرة».

وهذا التعريف يشمل الجوانب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية، فخامة الحديد لا نحصل عليها بدون ثمن، لأنها لا تتوافر بحيث يسهل الحصول عليها، فهى محدودة، ثم إن خامة الحديد لها استعمالات متعددة، فهى تستخدم فى البناء وفى الآلات وفى السلع الاستهلاكية... وحاجتنا لهذه الاستعمالات متعددة، ومختلفة الاهمية، وتمثل درجات فى سلم الأولوية. وهذه هى أبعاد المشكلة.

ومن هنا يتضح تعريف الاقتصاد الوضعى للمشكلة الاقتصادية، فمن ناحية الوسائل فهى محدودة، وذلك مرتبط بشح الطبيعة، ومن ناحية الغايات فهى غير محددة، وذلك مرتبط بإنسان لايشبع. واعتبرت هذه المقدمات مسلمات فى النظرية الاقتصادية، بنيت عليها نظرية سلوك المستهلك، همها تحقيق أكبر قدر من اللذة، ونظرية للمنتج، همها تحقيق أعظم نصيب من الربح. ولم تول النظرية أى اهتمام للقيم، فليس من شأنها بحث ماإذا كان الاستهلاك ضارا أم نافعا، خبيثا أم طيبا، مادام المستهلك قادرا على دفع الثمن. وليس من شأنها بحث ما إذا كان الربح استغلالا أم عدلا، غشا أم أمانة، إنما المهم مزيد من الثروة مهما كان مصدرها.

وحسب فهم روبنز صاحب التعريف عن الاقتصاد: «أن واجبه موجود فى الإشارة إلى أفضل طريقة ممكنة لاستخدام الوسائل التى بحوزة شخص ما لإحرازه غايات محددة معطاة. تبعا لهذا المفهوم يصبح الاقتصاد علما وضعيا، أى حرا من الأحكام التقويمية»(١٨).

وهذا هو السائد عند قيادات علم الاقتصاد إلى اليوم، يقول أحدهم: «إن بعض الناس يسلكون بتعقل وآخرون بغير رشادة، هذه ببساطة حقيقة، وليس من شأننا أن نحدد خيرية أى السلوكين، ونستعمل لفظ الرشادة فى السلوك لوصف الوسائل لا الغايات(١٩).

وتبنى العالم المسلم التعريف الرأسمالى، فانتهى إلى مستهلك للسلع يدفع ثمنها بالدين والربا، ثم تبنى الاشتراكية فانتهى إلى شعارات جوفاء خربت الاقتصاد وأشقت العباد.

واليوم يتجه الغرب إلى ما يسمى الاقتصاد المعيارى Normative، ولكن لافتقاره إلى ثوابت الوحى التشريعية والأخلاقية وعدم ثقته بها، فإنه يستخدم هذا الشعار بطريقة غير فعالة، فيقصره مثلاً على عموميات الدعوة لعدالة التوزيع أو الضمان الاجتماعى، ومن ثم يجذبه باستمرار، فيما يدعيه من قيم، غلبة المنفعة والمصلحة الاقتصادية، حتى على هذا

المستوى القيمى. هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتمد فى تحقيق ذلك على أدوات لا تلبس أن يظهر قصورها وآثارها السلبية. ولازال إلى اليوم لا يستطيع التوفيق بين قيم المنافسة وقيم العدالة، وبين قيم رعاية الفقير وحسن تخصيص الموارد. لذا تشتد حاجتنا للّجوء إلى الوحى لمعرفة هداية الله للإنسان فى معاملاته، وهى فى الإسلام وردت إلينا عن طريق الخبر الصادق الذى لا يستطيع أن يشكك فيه علماء الغرب. بقى أن نعرف كيف تسعد هذه التشريعات الإنسان، وإذا ثبت هذا كان ذلك آية من الله تدل على أنه هو الأحسن حكماً وأن الإسلام هو صراط البشرية إلى سبل السلام ورغد العيش.

وقبل أن نعرف الاقتصاد الإسلامى علينا أن نؤكد أن الغربيين قد ارتكبوا حماقة كبيرة حين أخذوا عن المسلمين الإبداع المادى متجنبين القيم الإيمانية، وكانت النتيجة مانراه اليوم من أزمات عاصفة تشقى الفرد والمجتمع، ومن تهديد مفزع بتدمير الحضارة الإنسانية، وهم يرتكبون اليوم جريمة فى محاولة إخراج الإسلام عن حقيقته، وتضييق المساحة التى يمكن فيها أن ينقذ الإنسانية من مصيرها المؤلم بشريعته.

ومن هنا كان الاقتصاد الإسلامى يحتوى على معرفة الوقائع العصرية بالكشف عن سنن الله الاقتصادية، ومصطلح الاقتصاد بلغة العصر هو مصطلح المعاملات بلغة الفقه، ومن ثم يحتوى على هداية شرعية تضبط مسيرته وتنشر الخير بين جنباته. لذا نحتاج إلى الأسلوب العلمى في البحث الاقتصادى، ونحتاج إلى الضبط الفقهى فى النص الشرعى، وبهذا يتهيأ لنا نقل العصر بمنجزاته الفنية إلى واقع المسلمين، ثم إعمال الفقة لترشيده بهدى النص. فنصل العصر بالنص، ونرشد بالنص وقائع العصر، فنصعد بالعصر إلى أفق النص.

ولقد استمر عطاء الفقه للحياة إرشادا وتوجيها طيلة ثلاثة عشر قرنا لم يتوقف فيها عن العطاء. ولم تتغير أحوال المجتمع الاقتصادية طيلة هذه القرون. فلم تكن هناك تغييرات جذرية تحتاج إلى اجتهاد أساسى، فالزراعة والتجارة والصناعة التى تعتمد على الحرف فى علاقاتها ومؤسساتها، ظلت كما هى في بساطتها وسهولتها. وعلى ذلك لم يزد الجهد الفقهى عن الشرح والترتيب والتبويب.

ثم كانت الغزوة الصليبية على العالم المسلم، واستطاعت بالمكر والقسر أن تستبعد الشريعة الإسلامية عن الحياة، وفى خلال ذلك حدثت الثورة الصناعية التى أحدثت تغييرا جذريا فى المؤسسات والعلاقات الإنسانية، وهنا فقط توقف مد الفقه عن العطاء، وحلت محله القوانين الوضعية لتؤكد التخلف والتبعية، وتمنع التقدم والصحوة. ولو استمر نهر

الفقه العذب في تدفقه لما ضن بالترشيد والهداية.

ولما كان الاقتصاد معاملات مالية تتصل بالحلال والحرام كالشركة والربا والزكاة، فإن الأحكام التفصيلية والأدلة الجزئية للشريعة متطلب رئيسى لمعرفته.

وقد يصعب توافر شروط هذه المعرفة فى هذا العصر فى الناس، ولكن ذلك لاينفى أنه بدونها ينتفى وصف الاقتصاد بالإسلام.

ومن الخطأ التفرقة بين الفقه والاقتصاد كما يفرق المعاصرون بين القانون والاقتصاد، وهذه التفرقة قائمة عندهم على أن علم الاقتصاد وضعى محايد، والاقتصاد الإسلامى اقتصاد قيمى، أى أنه يرتبط بالحلال والحرام ومصدره الفقه.

وإذا كانت أصول الفقه تبدأ بالنص ثم الإجماع ثم القياس ثم المصالح المرسلة، فإنه من الخطأ أن تقدم المصلحة فتحجب ماقبلها تحت أي مسمى سواء كان تحت اسم مقاصد الشريعة أو القواعد العامة أو الأولويات، لأن الأخيرة كلها تقع تحت عنوان المصالح المصدر الأخير، ولا تعارض بينها وبين ماقبلها بل هى متكاملة، ولا يسوغ تناسى النص أو تخطيه باسمها(٢٠).

وهذا يحولنامن الضبط إلى التهويم، ويحكم على الاقتصاد الإسلامى بالموت ليحيا الاقتصاد الوضعى، ولا يبقى إلا اللعب فى ميدان الغرب بالمنحنيات والرياضيات.

وقد كان فقهاء هذه الأمة يتحرون النص أولا فى اجتهادهم، ثم يقيسون العلة ويتبعون مسارها، ثم يجمعون من النصوص مقاصد فى قواعد فقهية، فى ترتيب لاتسبق به مرحلة الأخرى ليبقوا أبدا فى ظل النص ينعمون بهداية الله ورحمته.

يقول الشاطبى: «فإن المشروعات وضعت لتحصيل المصالح ودرء المفاسد، فإن خولفت لم يكن فى تلك الأفعال مصلحة ولا درء مفسدة»(٢١)..

يقول رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين»(٢٢).

وكان سيدنا عمر رضى الله عنه ينادى: «لايبع فى سوقنا إلا من فقه فى الدين»(٢٣).

والفقه لغة يعنى الفهم(٢٤) واصطلاحا: «هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية»(٢٥).

ومجال الفقه هو نفس مجال علم الاقتصاد، فالاقتصاد ينصب على سلوك الإنسان فى مواجهة المشكلة الاقتصادية، وهو موضوع الأحكام الشرعية، «فالأحكام الشرعية هى تلك

القضايا المشتملة على إسناد أوصاف شرعية لأعمال الإنسان الظاهرة أو الباطنة، وتلك الأوصاف الشرعية هي مايجعله الشارع محكوما به في القضية من وجوب وحرمة وندب وكراهة وغيرها، وهي الأحكام في عرف الفقهاء»(٢٦).

ومن ثم كان التعرض لهذا العلم بمفهومه الإسلامي يحتاج إلى:

١ - حقائق المعلومة الاقتصادية، وهي حسب رأي كينز تتطلب: «دراسة الحاضر في ضوء الماضي ولغرض المستقبل، ولا يجب أن يغيب أي جزء من طبيعة الإنسان ومؤسساته عن عين الباحث»(٢٧).

٢ - ضوابط الحكم الشرعي، حيث يحتاج إلى علم: «اللغة والقراءات وأسانيد الحديث ومعرفة الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والنص والظاهر، وكل هذه آلة لعلم التفسير والحديث وأحوال الصناعات والفلاحة والحياكة والسياسة»(٢٨).

والظاهرة بذلك تشمل واقعا عصريا من جهة ونصا شرعيا من جهة أخرى. ونحتاج للكشف عن المنهج الإسلامي إلى أسلوب الفقه في معالجة الشريعة، والمنهج العلمي في معرفة العصر، لنقل العصر بمنجزاته الفنية إلى واقع المسلمين، ثم إعمال الفقه فيه لترشيده بهدى النص، بمنهج علمي تتوفر فيه شروط التعامل مع الشرع. ومن هنا لابد أن يكون الباحث على مستوي العصر مستوعبا لأحدث ماانتهى إليه العصر في تحليل الظاهرة الاقتصادية، وأن يكون قادرا على أن يأخذ من الفقه ماييناسب تغيرات جدت، حتى يصل العصر بالنص في العقل المسلم، وحتى نواصل ماانقطع من مسيرة النهضة الفكرية. ومن هنا نعرّف علم الاقتصاد الإسلامي:

«هو العلم الذي يكشف عن حقائق الاقتصاد ويرشدها بقيم الدين وضوابط الشريعة».

الهوامش

(١) The Lexicon Webster Dictionary, p. 459, 1976

د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ص١٩-٢٧، مكتبة وهبة، ١٩٨٣ القاهرة.

(٢) Jerome Ravetz, History of Science, Encyclopedia Britanica, p. 366, 1975

(٣). New Story of Science, Robert M Augros, George N. Stanciu, New York 1984

العلم فى منظوره الجديد، عالم المعرفة رقم ١٣٤ سنة ١٩٨٩ ترجمة كمال خلايلى ص ٤٣، ٦٤ - ٦٩، ١٤٧

(٤) العلم فى منظوره الجديد ، ص ١٤٠ . مرجع سابق.

(٥) أزمة الإنسان الحديث، تشرال فرانكل، ص٥٤,٥٥، مكتبة الحياة، مؤسسة فرانكلين، ١٩٥٩م.

(٦) جورج صول، المذاهب الاقتصادية الكبرى. ص٤٩-٥٣ - مكتبة النهضة ١٩٦٥ .

(٧) أزمة الإنسان الحديث، مرجع سابق، ص ٥٦-٦٣ .

(٨) آرثر جونسون، الاقتصاد الأمريكى، مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات، ص٤٧-٤٨، دار المعارف ١٩٨١م :

THe American Economy, 1920- 1970 Arther Johnson, Macmillan co. 1974.

مقال : الثروة والسلوك الأخلاقى، وليم لورنس جـ ٤٧ - ٥٧ .

(٩) العلم فى منظوره الجديد ، ص ١٤٢ مرجع سابق .

(١٠) نفس المصدر ص ١٣٨ - ١٤٥ .

(١١) د. توفيق الطويل، الفلسفة الأخلاقية، نشأتها وتطورها، ص٣٤٨، دار النهضة ١٩٦٧م.

(١٢) فرديناند زويج، الفكر الاقتصادى، ص٨-٩، الدار القومية للطباعة والنشر

Zwig Ferdinand, Economic Ideas P. n entice Hall Inc., 1950.

(١٣) ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، ج٢، ص٧٨-٧٩، مكتب المعارف، الرباط.

(١٤) موجز تاريخ الشرق الأوسط ، جورج كيرك ص ٥٩ - ٦٠ ، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧، «سلسلة الألف كتاب» .

(١٥) Jerome Ravetz, History of Science, Encyclopedia Britanica, p. 168.

د. إبراهيم رجب، المنهج العلمى للبحث من وجهة إسلامية، ص٢١، مرجع سابق.

(١٦) Levi, op. cit. pp. 257-259. نفس المصدر ص٢٢

(١٧) Will Durant, Outline of Philosophy, PP. 14, 20 - 2:2 Earnest Benn, London 1962.

(١٨) كلاوديو نابليونى، الفكر الاقتصادى فى القرن العشرين، ص ٣٦ - ٣٧، إصدار النفط للتنمية، مطبعة الثورة سنة ١٩٧٩ .

(١٩) W.G.Baumol, A.S. Blinder, Economics, Principals & Policy, p. 69. Harcout 1982

(٢٠) راجع الملحق آخر الكتاب .

(٢١) الموافقات، الشاطبى، ج٢ ص٣٣١ مكتبة صبيح .

(٢٢) صحيح سنن ابن ماجة، الألبانى، ج١، ص٤٣، المكتب الإسلامى ١٤٠٨هـ.

(٢٣) صحيح سنن الترمذى، الألبانى ج ١ ص ١٥١ المكتب الإسلامى سنة ١٩٨٨ .

(٢٤) ابن منظور، لسان العرب، ص١١ . دار صادر، بيروت .

(٢٥) عبدالوهاب خلاف، أصول الفقه، ص١١، دار القلم، ١٣٩٧هـ.

(٢٦) على حسب الله، أصول التشريع الإسلامى، ص ١٨، دار المعرفة ١٣٩١هـ.

(٢٧) W.G. Blinder, A.S. Baurnol, op. cit. p. 10.

(٢٨) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج١، ص٤٢، الحلبى، ١٩٦٦م.